

الليرة السورية بين مطرقة الحكومة وسندان الحرب تحليل تقني وأساسي

منايف محمود قومان

طالب ماجستير اقتصاد سياسي بمعهد دراسات الشرق الأوسط والعالم الإسلامي
بجامعة مرمره بإسطنبول، ويكتب في الشأن الاقتصادي في عدة مواقع

مركز إدارك للدراسات والاستشارات

07 نيسان/أبريل 2016

إدارك RAK

FOR STUDIES & CONSULTATIONS • للدراسات والاستشارات

4

تمهيد

6

همّ النظام السوري

11

تحليل تقني

13

تحليل أساسي

17

خاتمة

إيدراكس
IDRAKSY

FOR STUDIES & CONSULTATIONS • للدراسات والاستشارات

- الليرة السورية من خلال ملامسة حاجز 500 ليرة للدولار كسرت حاجز تقني ونفسي مهم، عندما فقدت 90% من قيمتها، إذ كان سعر صرف الليرة مقابل الدولار يعادل 50 ليرة قبل بدء الحراك في سوريا، بينما الآن وبعد خمس سنوات يحوم حول 500 ليرة للدولار. ومن المتوقع أن يستمر الاتجاه الهبوطي للسعر ليختبر حواجز سعرية جديدة تبعا للظروف السياسية والاقتصادية التي تمر بها البلاد.
- أهم ما ميز السنوات الخمس الماضية هي بروز السوق السوداء بشكل قوي في السوق السورية، وتحكمها بأداء الليرة بشكل واضح وقد عزز هذا الدور سياسة تعاطي المركزي مع أزمة الليرة خلال السنوات الخمس المنصرمة، وكلما طالت الأزمة أكثر كلما اتسعت الفجوة بين السعرين الرسمي والغير رسمي.
- ظهرت المقايضة سلعة بسعة للمواد الأساسية بصورة قليلة جدا بين المؤسسات الصغيرة في المناطق التابعة للمعارضة بدلا من استخدام الليرة أو أي عملة أخرى¹.
- اتبعت الحكومة السوري في معالجة أزمة الليرة التدخل الإيجابي في السوق من خلال طرح كميات دولارية معينة في أوقات معينة عن طريق شركات الصرافة. وأيضا قامت باستهلاك جزء كبير من احتياطي النقد الأجنبي البالغ 17 مليار دولار وتسييل احتياطي سوريا من الذهب والبالغ 25 طن على أبعاد تقدير.
- مادام النظام السوري برئاسة بشار الأسد في دمشق لا تزال تحظى بدعم وشرعية دولية ولو على جزء من الأراضي السورية والشعب السوري، ويقوم بطباعة الليرة وإصدارها وسداد التزاماته للشعب الذي يتداولها في تعاملاته اليومية وتحقق له الوظيفة الأساسية للنقود؛ وسيلة للتبادل، بالتالي لاتزال الليرة تعتبر نقود إلزامية قانونية تستمد هذه الصفة من شرعية النظام الحاكم.
- ظهرت أفكار في الفترة الماضية كاستبدال الليرة السورية بالليرة التركية في الشمال السوري وبالدينار الأردني في جنوب سوريا، وهذه خطوات غير صحيحة وتؤدي الوحدة السورية وتسهم في تفتيت سوريا واتباعها لدول الجوار. كما أن عملي الدينار والليرة يمثلان سيادة حكومتها، فلا يجوز القيام بأي خطوة دون قرار صادر من الحكومة.
- لا يزال السبب الطاعي على ضعف الليرة هو طريقة تعاطي الحكومة مع الأزمة سواء على المستوى السياسي أو الاقتصادي فالحل الأمني واستمرار التدخلات الأجنبية ضد الثوار أزهق الاقتصاد السوري واستنزف موارده بالكلية.
- النظام السوري مُصر على اتباع سياسة نقدية ومالية تضر بالليرة وتدفعها للهبوط، وتزيد من ارتفاع معدل التضخم أكثر.
- لا يعكس سعر صرف الليرة القيمة الحقيقية لها وللاقتصاد السوري الان، بسبب المنهجية التي يتبعها النظام السوري ضد كل من يخالف إجراءاته وقوانينه واللوائح السعرية التي يضعها.

¹ - مجلس مدينة طفس، محضر جلسة لمقايضة القمح بالطحين، <https://goo.gl/0cHpgF>

يقول آرثر لوييس في نظرية النمو الاقتصادي عن النقود أنه "كان اكتشاف النقود واحداً من الإنجازات الكبرى للبشرية لا تقل أهميته عن أهمية اكتشاف الإنسان حروف الهجاء، أو اكتشافه وسائل الحصول على النار حسب مشيئته ورغبته. فلولا النقود لتحول تيار التجارة إلى خيط رفيع ولولاها لاخترت كل عائلة جميع ما تملك بدلاً من أن تشتري حاجاتها من مخازن مركزية ولولاها لظلت إمكانات القرض والاستثمار إمكانات تافهة"².

وتعريف النقود حسبما أتفق عليه معظم الاقتصاديين، أنها وسيط تبادل مقبول في المجتمع على نطاق واسع تكون في أحد طرفي أي عملية تجارية، حيث يلجأ المتعاملون في السوق لاستخدام نوع النقود التي تناسب احتياجاتهم³.

ومنذ ظهور النقود بدأت مشاكلها تظهر معها وسببت في انهيار اقتصاديات عبر التاريخ، وقد اعتبر بعض الاقتصاديين أن مشكلة النقود هي أحد أهم المشاكل الاقتصادية في عالمنا اليوم، وبدوها على كل مشكلة إنسانية أخرى، ويتوقف على حلها الكثير من المشاكل التي تعاني منها البشرية، كما جاء في فكر سلفيو جيزيل وأتباعه⁴.

تطورت النقود عبر الأزمنة شكلاً ووظيفة، حيث كانت التبادلات تتم في الاقتصاديات الأولية عن طريق التبادل المباشر أو المقايضة. ولكن صعوبات عديدة أدت لاختراع النقود السلعية، وللشافعي قول في كتاب الأم يقول فيه: "الحنطة كانت ثمنًا (نقدا) في الحجاز تجوز جواز الدينار والدرهم، والذرة كانت ثمنًا باليمن والخزف كان في بعض البلدان قائماً مقام الفلوس"⁵ وذكرت كذلك النقود السلعية في القرآن في سورة يوسف عندما طلب يوسف أن توضع بضاعة إخوته في رحالهم حتى إذا عادوا إلى ديارهم ووجدوها يعودا إليه، والبضاعة هنا بحسب المفسرين هي النقود. والنقود السلعية لا فرق بين قيمتها النقدية وقيمتها الذاتية، فلو أبطلت نقديتها لم تبطل ماليتها (ذاتيتها) لأنها نقود بالخلقة.

بعدها تطورت النقود إلى الشكل المعدني المسكوك من ذهب وفضة ونحاس ونيكل، ولكن لعوامل أهمها التحات والخوف من الضياع وصعوبة حملها تم استخدام النقود الورقية على أن تكون قابلة للتبديل وذات تغطية كاملة بالذهب (قاعدة الذهب) وتدرجت هذه المرحلة إلى التغطية النسبية حتى تم تعويم النقود في العام 1971 وأصبحت النقود بعد ذلك التاريخ تطبع بدون تغطية مسبقة وباتت قيمتها الاسمية أعلى من قيمتها السلعية.

للدراستات والاستشارات • FOR STUDIES & CONSULTATIONS

² - د. رفيق يونس المصري، كتاب (النقود في الاقتصاد الإسلامي)، باب: أهمية النقود، ص: 7.

³ - روبرت ميرفي، كتاب (دروس مبسطة في الاقتصاد)، فصل: التبادل المباشر وأسعار المقايضة، ص: 79.

⁴ - د. رفيق يونس المصري، مصدر سابق، ص: 7.

⁵ - د. رفيق يونس المصري، مصدر سابق، ص: 9.

وبالتالي ظهور النقود جاء بشكل تدريجي عبر الزمن كنتيجة تراكمية لتصرفات الناس وأفعالهم، وقد أطلق الاقتصادي النمساوي "فردريك هايك" عليها، أنها "نظام عفوي قائم على نتاج الفعل البشري وليس نتاج التخطيط".

وتتسم النقود الورقية الحالية بأنها نقود إلزامية بحكم القانون حيث لا يستطيع أحد أن يرفض قبولها أو التعامل بها ولو عقدت عقود بغيرها فالقانون قد يبطلها ولا يحميها فضلاً أنها غير قابلة للتبديل بالذهب كما كان في السابق. فلو رفض الناس التعامل بها لأدى ذلك إلى الاستخفاف فيها وإبطال إلزاميتها. وفيها فرق جوهري بين قيمتها النقدية والذاتية فلو انعدمت القيمة النقدية انعدمت معها بالضرورة قيمتها الذاتية لأنها عبارة عن ورق لا أكثر⁶.

المسؤول عن طباعة النقود هي الدولة من خلال مؤسسة المصرف المركزي، بينما تصدر البنوك التجارية الخاصة نقوداً كتابية. لذلك صار إصدار النقود أمراً سهلاً للغاية بالنسبة للدولة، هذه السهولة في طباعة النقود تزيد من معدلات التضخم في الأسعار وانخفاض القوة الشرائية للعملة. وقيل قديماً أن "الدرهم لم تُغش إلا للريفة في الأزداد منها، وهذا السلوك النقدي فيه إفساد للنقود وإضرار بذوي الحقوق وغلاء الأسعار" كما قال النووي في المجموع⁷.

⁶ - د. رفيق يونس المصري، مصدر سابق، فصل: هل تطلب النقود لذاتها؟، ص: 63.

⁷ - د. رفيق يونس المصري، مصدر سابق.

همّ النظام السوري

أشار وزير المالية السوري اسماعيل اسماعيل في ندوة بحثت أسباب تراجع الليرة أمام الدولار والحلول المقترحة للنهوض بها في شهر يوليو 2015 أن "ارتفاع المديونية الداخلية يؤثر على سعر الصرف وخاصة أن الحكومة لم يعد لديها مورد من القطع الأجنبي إلا الحوالات وهناك غياب للتوازن بين الكتلة السلعية والنقدية في ظل الأزمة الحالية" وأردف أن "هم الحكومة اليوم هو تأمين القطاعين العسكري والأمني والصحة والمشافي والسلع الغذائية للمواطنين السلع الأولية لقطاع الصناعة"⁸.

ومن مقولة الوزير، سنحاول تفكيك أسباب هبوط الليرة، إلى عوامل مباشرة تتعلق ب "هم الحكومة" وعوامل غير مباشرة ذكر بعضها الوزير "المديونية الداخلية وشح القطع الأجنبي وغياب التوازن بين الكتلة السلعية والنقدية" بالإضافة إلى عوامل أخرى أسهبت ولا تزال في إضعاف قيمة الليرة السورية.

"هم الحكومة لتأمين القطاعين العسكري والأمني" هو السبب الأول والمباشر لهبوط قيمة الليرة وارتفاع سعر صرفها أمام الدولار، ولتفكيك "هم الحكومة" لجأنا للسياسة النقدية والمالية المعيار الأهم لسياسات الحكومة والمصرف المركزي الذي يؤثر مباشرة على قيمة العملة المحلية.

وعن أهداف النظام السوري التي تبنتها في سياستها النقدية المتبعة فهي: تشجيع الاستثمار وتحديد سعر القطع الأجنبي وتعديل سعر الفائدة، وتطوير النظام الضريبي، وتحقيق معدل نمو حقيقي بما يفوق نسبة الزيادة السنوية في عدد السكان ومعالجة المشاكل الناجمة عن حالة الكساد.

إلا أن هذه الأهداف منذ بداية الأزمة في عام 2011 تم تقييدها بالكامل لخدمة ما هو أهم وهو "هم الحكومة لتأمين القطاعين العسكري والأمني" بالدرجة الأولى.

السياسة النقدية

المعروف أن العملة كأى أصل مالى تُحدد قيمتها من خلال العرض والطلب من المعروض النقدي _المبلغ الإجمالي من الأموال المتاحة في الاقتصاد_ فإذا زاد المعروض النقدي فهذا يعني أن هناك أموالاً أكثر متاحة للاستثمار والإنفاق الأمر الذي يحفز الاقتصاد ويزيد من النمو. ولكن زيادة المعروض عن حده المسموح به يعني الدخول في حلقة التضخم وتحول النمو إلى ركود، في حين أن انخفاضه بشكل كبير له أثر عكسي على عملية النمو يؤدي إلى الركود، وهنا دور صانع السياسة الاقتصادية في تحقيق التوازن بين النمو والتضخم وفي كلا الحالتين لهما تأثير مختلف على قيمة العملة، سنعرف هذا التأثير من خلال الخوض أكثر في تفصيل السياسة النقدية التي تتفرع إلى⁹:

A. السياسة النقدية التقييدية: الحد من المعروض النقدي.

B. السياسة النقدية التيسيرية: الزيادة في المعروض النقدي.

⁸ - سفيرة اسماعيل، وكالة الأخبار السورية سانا، ندوة بحثت أسباب تراجع صرف الليرة أمام الدولار والحلول المقترحة للنهوض بها، http://www.syrianfinance.gov.sy/arabic/2079.html&pr_docid=3784

⁹ - تعلم تداول الفوركس، تأثير السياسة النقدية على العملة، <http://goo.gl/0xeqcl>

وتتبع الحكومات عادة طريقتين في السياسة النقدية التقييدية للحد من المعروض النقدي والتضخم هما:
I. تغيير أسعار الفائدة الأساسية.

II. تغيير الحد الأدنى من متطلبات احتياطي البنوك المحلية.

تأثير تغيير سعر الفائدة في حالتي الرفع والخفض على المعروض النقدي والتضخم يتوضح من خلال المخططين التاليين:



يشير استخدام السياسة النقدية التقييدية من قبل المركزي أن الحكومة تستهدف رفع معدلات النمو، فتعمد لرفع أسعار الفائدة التي تجذب رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار في البلد للحصول على عوائد عالية بوضع أموالهم في البنوك المحلية بالعملة المحلية وهذا يخلق طلب إيجابي على العملة المحلية، فيؤدي إلى رفع قيمتها وتحسن سعرها. ومن المفترض أن يحدد المركزي سعر الفائدة لتحقيق أهداف مرغوبة تتناسب وأهداف السياسة النقدية التي حددها لنفسه وخطته التنموية التي يسير عليها ومن هذه الأهداف مثلا: تشجيع الإيداع، وتشجيع الاستثمار، والمحافظة على رؤوس الأموال المحلية، وجذب رؤوس أموال خارجية، والحفاظ على ثبات سعر الصرف المحلي، والتأثير على حجم الكتلة النقدية لتحقيق ثبات نسبي في الأسعار وضبط معدل التضخم، تحقيق مستوى مناسب للتشغيل، وتوازن ميزان المدفوعات وتحقيق مستوى مناسب للنمو¹⁰.

والآن من خلال النقاط السابقة والتي ثبتت بالظواهر التجريبية لسعر الفائدة عبر التاريخ سنحاول إسقاطها على الحالة السورية لنرى هل نجحت السياسة النقدية السورية باستخدام أداة سعر الفائدة أم لا، والظواهر هي ما يلي¹¹

1. يحدد السعر التوازني للفائدة بما يزيد عن معدل التضخم بنسبة 2%-3%
2. يستخدم سعر الفائدة لتمويل عجز الميزانية أو للحصول على أموال نادرة أو لجذب المدخلات.
3. علاقة تناسب طردي بين معدل الفائدة والأسعار ومستوى النشاط الاقتصادي
4. معدل الفائدة يميل للانخفاض مع التقدم التكنولوجي والحضاري للمجتمعات والدول.

¹⁰ - د. أكرم محمود الحوراني، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، (انعكاسات تحريك أسعار الفائدة في إطار عملية الإصلاح الاقتصادي)،

http://www.mafhoum.com/syr/articles_04/horani.htm

¹¹ - د. أكرم محمود الحوراني، المصدر السابق مباشرة.

في الحالة السورية نجد أن سعر الفائدة عند 10% في حين أن معدل التضخم تجاوز في عام 2013 مثلاً 88% وسجل في عام 2014 نسبة 23.70% وهذا يظهر بشكل واضح عدم اعتماد النظام السوري رفع سعر الفائدة كأداة في السياسة النقدية للتأثير على التضخم والمعروض النقدي، كما أن الحكومة استخدمت لتمويل عجز الميزانية "التمويل بالعجز" من خلال طباعة النقود¹² حيث لم تستخدم رفع سعر الفائدة حتى في بداية الأزمة للحصول على الأموال النادرة وتشجيع الإيداع، أضف أن المركزي أبقى أسعار الفائدة أبقت أسعار الفائدة ثابتة نسبياً بينما حلقت الأسعار وتحقق الركود العميق في الاقتصاد. وهذا يتوضح أن الحكومة لم تعر كثير اهتمام لتناسب سعر الفائدة مع الأزمة الموجودة في السوق كجزء من تطبيق السياسة النقدية الخاصة بها، فهل طبقت الجزء الآخر من السياسة النقدية وهي التيسيرية.

السياسة النقدية التيسيرية (نظرياً) تجعل رأس المال متاحاً بسهولة من خلال خفض أسعار الفائدة فيحصل المستثمرون على عوائد أقل والأفراد على قروض ميسرة أكثر ما يجعل المستثمر ينقل أمواله إلى بلد فيه أسعار فائدة أعلى فتتخفف قيمة العملة، ويؤدي حصول الأفراد على قروض ميسرة كثيرة لمشاكل تضخمية تسهم في انخفاض القوة الشرائية للعملة.

في سوريا ومع اندلاع الأزمة وفقدان الأمان الاستثماري وتوقف الإنتاج بمختلف أشكاله بقيت الفائدة على القروض التشغيلية عند حدود 11%¹³ وهي بالنسبة للمستثمر المحلي والمستورد يعني اقتراض رخيص بسبب ارتفاع معدل التضخم، فبادروا لسحب قروض ميسرة ساهمت في خلق نقود في السوق وأدت لهبوط القوة الشرائية لليرة وارتفاع معدل التضخم. وقد لوحظ أن المصارف المحلية لاقت مشاكل في استعادة القروض المتعثرة وقدرت بمئات مليارات الليرات لأسباب أهمها تتعلق بأضرار أصابت المنشآت بسبب الحرب أو هروب المقترضين، فبحسب المصرف الصناعي السوري قدر عدد الملاحقين قضائياً بسبب القروض المتعثرة إلى 10 آلاف شخص في شهر آب/ أغسطس من عام 2014¹⁴.

أما الطريقة الأخرى فهي التحكم باحتياطيات البنوك، من خلال تقييد كمية المال التي يمكن أن يستخدمها البنك لإقراض المستهلكين والشركات ويتم ذلك عن طريق تحديد الاحتياطي الأدنى للبنوك.

فالبنوك تملك نسبة صغيرة من إجمالي أصولها على شكل نقد مسيّل يمكن سحبه على الفور وفي وقت واحد، وهذا القسم من الأموال يدعى "الاحتياطي الإلزامي" الذي يحدده لها المصرف المركزي، بينما باقي المال يتم استثماره في مشاريع أو تقديمه كقروض أو رهون عقارية¹⁵.

فإذا رفع المركزي الاحتياطي الإلزامي فهذا من شأنه أن يُخفض المبلغ المتاح للبنوك لمنح القروض والخدمات المالية، وبالتالي يخفف المعروض النقدي فيسيطر المركزي بهذه الطريقة على التضخم، بينما يكون تخفيض

¹² - صحيفة الوطن، 10 مليار ليرة بين أيدي السوريين، <http://alwatan.sy/archives/9471>

¹³ - عدنان عبد الرزاق، مقال: المركزي السوري يمنح قروضاً بشروط تعجيزية، 2015-11-24، <http://goo.gl/W7BXmv>

¹⁴ - عدنان عبد الرزاق، المصدر السابق مباشرة.

¹⁵ - تعلم تداول الفوركس، مصدر سابق، <http://goo.gl/0xeqcl>

الاحتياطي الإلزامي له أثر معاكس إذ أن البنوك ستكون قادرة على الإقراض والاستثمار بشكل أكبر وهذا سيزيد من المعروض النقدي في الاقتصاد أكثر ويزيد من حالة التضخم. تأثير تغيير الاحتياطي الإلزامي على العملة المحلية موضَّح في الشكل التالي:



في سوريا تم تحديد الاحتياطي الإلزامي عند 5% وهي نسبة قليلة أعطت مجالاً للبنوك في التوسع بالإقراض الرخيص وهذا ساهم في رفع معدل التضخم وانخفاض قيمة العملة بسبب ازدياد المعروض النقدي.

السياسة المالية (الإنفاق الحكومي)

يستخدم السياسة الإنفاق الحكومي لتحفيز الاقتصاد إذا كان يعاني من الركود من خلال التحكم بالضرائب والإنفاق فيما أن يكون جارياً كالرواتب والأجور والمعاشات أو أن يكون استثمارياً كضخ الأموال في مشاريع البنية التحتية وغيرها لخلق فرص عمل وتوظيف موظفين، بهذا يتحفز الطلب الفعال في المجتمع وتدور عجلة الإنتاج وتحسن معدلات النمو فيعود على العملة الوطنية بالتحسن.

النظام السوري كرّس إنفاقه المالي لبند الإنفاق الجاري الذي يتضمن الرواتب والمعاشات والدعم الاجتماعي وقد وصف وائل الحلقي رئيس وزراء النظام السوري موازنة العام الجاري 2016 بأنها "الأضخم في تاريخ سوريا" ووصفها بأنها "موازنة المواجهة والتحدي والحرب" حيث بلغت 1980 مليار ليرة دون ذكر أنها موازنة تضخمية بالأساس نسبة وتناسب مع الموازنات السابقة بالمقارنة مع سعر صرف الليرة مقابل الدولار. حيث تظهر أنها الأقل قيمة مقابل موازنة عام 2011 التي بلغت قيمتها 750 مليار ليرة عند سعر صرف 50 ليرة مقابل الدولار بينما بلغ سعر الصرف الرسمي في عام 2016 نحو 257 ليرة، ما يعني أن الموازنة انخفضت بنسبة 48.6% عن موازنة 2011.¹⁶

نسبة الإنفاق الجاري في موازنة العام الجاري تبلغ 74% من إجمالي قيمة الموازنة، لهذا توصف هذه الموازنة بأنها انكماشية بامتياز خصوصاً عند النظر إلى تركيز الإنفاق الجاري على كتلي الرواتب والدعم الاجتماعي، علماً أن هذا الوضع لم يتغير حتى في السنوات الثلاثة السابقة.

¹⁶ - أيمن الشوقي، مقال: موازنات الحرب في سوريا منذورة للتضخم، السفير العربي، 14-1-2016، <http://goo.gl/sIG7kf>

وعن توفير هذه الموازنات الضخمة فقد اتبع النظام السوري التمويل بالعجز بعد استنفاده لاحتياطي النقد الأجنبي وتسييله احتياطي الدولة من الذهب، وقد بادر في أوقات متقطعة لتخفيف العبء المالي على الموازنة باقتطاع جزء من الدعم المالي الذي يقدمه للمواد الأساسية كالخبز والمشتقات النفطية¹⁷. وفتح خطوط ائتمانية مع إيران وروسيا لتأمين احتياجات الدولة من المواد الأساسية من غذاء ووقود، وقد ساهم كل هذا برفع المديونية الداخلية والخارجية للخارج (إيران وروسيا) فضلاً عن اختلال التوازن بين المعروض السلعي بعد غياب شبه كامل للإنتاج في السوق والمعروض النقدي فارتفع معدل التضخم وانخفضت القوة الشرائية لليرة بشكل تدريجي ومطّرد وفقد الشعب الثقة باليرة سواء في المناطق التي يسيطر عليها النظام أو المعارضة، ولجأ السكان في الداخل لتحويل مدخراته لأصول مالية ثابتة تحافظ على قيمتها ك شراء الأرض أو الذهب أو الدولار وفي أسوأ الحالات تحويل ما يملك للخارج ووضعها في حسابات بنكية.

FOR STUDIES & CONSULTATIONS • للدراسات والاستشارات

IRAK

FOR STUDIES & CONSULTATIONS • للدراسات والاستشارات

¹⁷ - مناف محمود قومان، مقال: الاستعمار الروسي والإيراني لاقتصاد سوريا، نون بوست 16-11-2015، <http://goo.gl/x2nm2e>

يظهر الرسم أدناه حركة سعر صرف الليرة أمام الدولار¹⁸ منذ انطلاق الحراك في سوريا في 2011 وحتى تاريخ 2016/3/22 وتتضح القناة التصاعدية للسعر، وأشد ما ميّز الأسواق السورية بعد اندلاع الأزمة هي بروز سوق سوداء لسعر الصرف يعبر عن القيمة الأقرب للحقيقة التي يجب أن تكون عليها الليرة، وأصبح المركزي همه اللحاق بسعر السوق السوداء من أجل ردم الهوة بين السعيرين واتبع عدة أساليب منها التدخلات الإيجابية من خلال شركات الصرافة المحلية، واعتقال كل من يثبت عليه التلاعب بأسعار الصرف وإغلاق المحال وشركات الصرافة بالأحمر إذا خالفت قوانين المركزي فيما يخص لوائح سعر الصرف. إلا أن هذه الإجراءات لم تكن حلا للأزمة، ولم تخفف من حدتها طوال تلك السنين.

كما اتبعت الحكومة في بادئ الأمر الوعود والتقليل من حجم الأزمة أمام البنوك والمواطنين خصوصا بما يخص باحتياطي النقد الأجنبي والذهب ولكن سرعان ما يعود السعر للارتفاع بعد اكتشاف البنوك والتجار والمواطنين بعجز النظام عن معالجة الأزمة، واستمرار الحالة الأمنية السيئة والطريقة التي تديرها الحكومة الاقتصاد.



وما يفسر بعض الارتدادات السريعة لليرة نحو التحسن هي وعود المركزي وتصريحاته وتدخلاته التي تلبى السوق لأيام قليلة، ولكن سرعان ما تعاود الأسعار للارتفاع لإن أسباب وجذور الأزمة لازالت مستمرة.

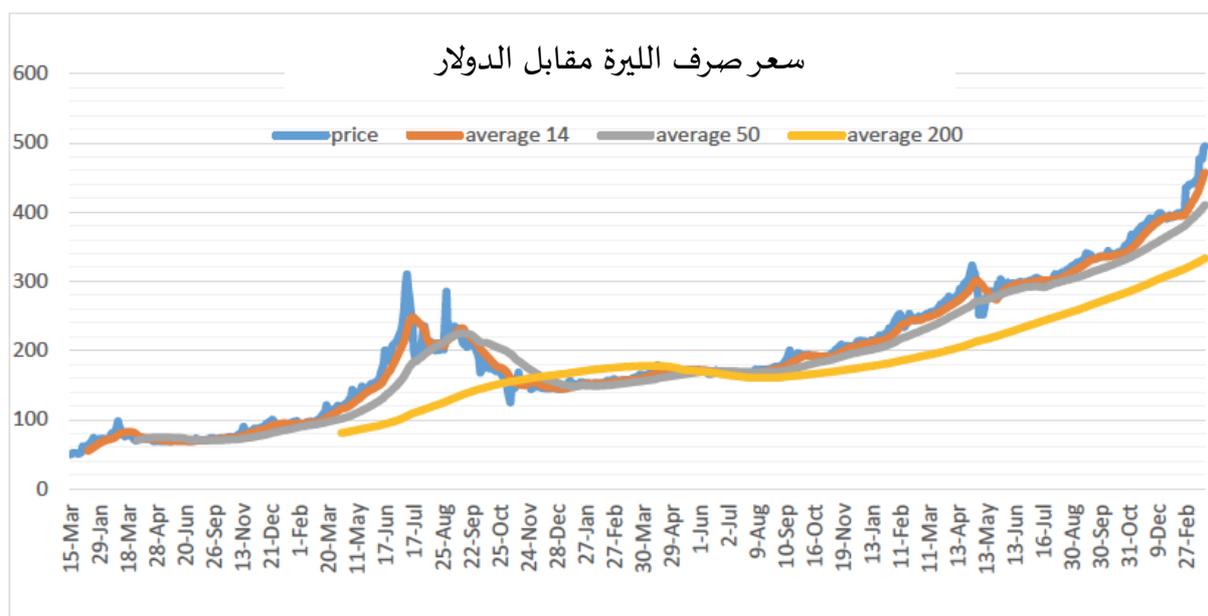
ومن أجل تحليل أكثر عمقا لأداء الليرة قمت بالاستعانة بأدوات التحليل التقنية المستخدمة في سوق العملات الأجنبية (الفوركس) والمعتمدة لدى المحللين حول العالم، وهي أداة المتوسط الحسابي¹⁹ التي تعد أحد أهم

¹⁸ - الباحث، اعتمد على أسعار صرف السوق السوداء من عدة مواقع، ويُذكر أن الباحث لم يضع الرسم البياني لسعر الصرف الرسمي بسبب تعطل الموقع الرسمي للبنك المركزي، وبالتالي عدم حصول الباحث على أسعار الصرف الرسمية لليرة مقابل الدولار.

¹⁹ - انفستويديا، التحليل التقني: المتوسط الحسابي، <http://goo.gl/xcxj00>

وأقدم الأدوات المستعملة في مجال التحليل التقني حيث يمثل المتوسط الحسابي لفترة معينة إجماع توقعات المستثمرين خلال ال 14 يوما الماضية، فإذا كان السعر فوق المتوسط الحسابي فإن توقعات المستثمرين لل 14 يوما الماضية أصبح ذو طابع صعودي ويتجه المستثمر للشراء أكثر من البيع والعكس بالعكس. فقامت بتطبيق ثلاثة متوسطات حسابية على الرسم البياني وهي 14، 50، 200 يوم حسب الألوان الموضحة. ويعد استخدام 3 متوسطات حسابية الحالة المعقدة والمتطورة عن المتوسط الحسابي البسيط حيث تعطينا تفاعل المتوسطات الثلاثة مع أداء السعر ارتفاعا وانخفاضا صورة أوضح لتوجه العملة المستقبلي وهي تستخدم غالبا في رسم بياني لخمس سنوات.

ومن خلال الرسم أدناه، يتبين لنا أن المتوسط الحسابي 14 فوق المتوسط 50 وأن المسافة بين المتوسط 50 و 200 متسعة لتعطي إشارة واضحة عن استمرار صعود السعر على المدى البعيد. ويواجه السعر أهم حاجز نفسي وهو 500 ليرة، في حال كسره وثبت عنده بعض الوقت فإنه سيكون قاعدة لتحقيق ارتفاعات متتالية ليختبر حواجز سعرية أخرى، في حين يهبط له متوسط ال 200 نقطة دعم قاعية عند 200 ليرة.



التقاطع الذي حصل بين المتوسطين 200 و 50 وكان ال 14 فوق ال 50 أعطى إشارة إيجابية لارتفاع السعر، ومهد بحسب أداة التحليل التقني إلى تحول طويل الأجل في الاتجاه وقد كان هذا التحول صعودي بوضوح وحتى الان لا يوجد ما يعكس هذا الاتجاه على المدى الطويل. لذلك انخفاض قيمة الليرة مستمر علما أنها وصلت حتى اللحظة لنسبة 90%.

يسمح لنا التحليل الأساسي لليرة بفهم العلاقة بين الاقتصاد السوري من كل جوانبه وقيمة الليرة، حيث يُعنى بالتقارير الاقتصادية التي يصدرها النظام السوري والهيئات والمنظمات المستقلة التي تقوم بتحليل تلك البيانات، ونظراً لإن العملة تعكس قوة الاقتصاد أو ضعفه، فإن مدى قوة واستقرار بيانات تلك التقارير ستفضي لمؤشر على استقرار الاقتصاد وبالتالي على قيمة العملة المحلية²⁰. ومن هذه المؤشرات:

الصادرات والواردات

تصدير السلع والخدمات المحلية الصنع إلى الخارج لتعزيز قوة الاقتصاد بسبب الطلب على تلك السلع والخدمات، الذي بدوره سيزيد من تبادل العملات الأجنبية إلى العملة المحلية، وكلما زاد الطلب على هذه السلع والخدمات كلما ارتفع الطلب على العملة المحلية وبالتالي تزداد قيمتها تبعاً.

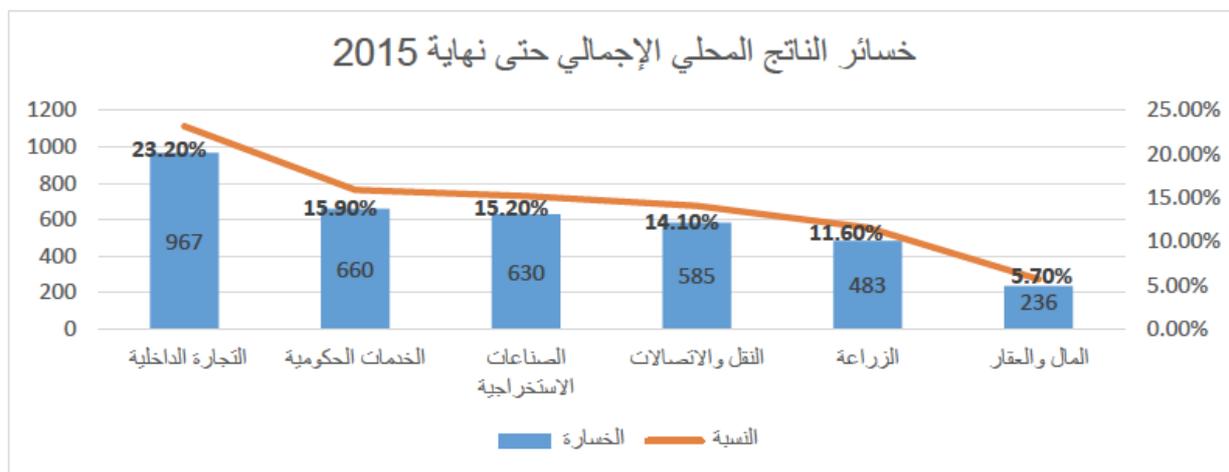
بالنسبة للاقتصاد السوري فإن سوريا فيها صناعات النسيج والحلج والغزل والنسج والصناعات الغذائية والصناعات المعتمدة على مواد الإنشاء والتعمير والأسمدة والإسمنت تتركز معظمها في حلب وريف دمشق ومعملان لصناعة السيارات لتلبية طلب السوق المحلي فضلاً عن إنتاج النفط والغاز والكهرباء والذي كان يصدر الفائض عن الاحتياج المحلي وهذه المنتجات كلها كانت تصب في السوق المحلية والتصدير للأسواق العربية والأجنبية والجدير بالذكر أن المنتج السوري معروف بجودته وبسعره المنافس.

خزينة الدولة استفادت من فرض الضرائب على الإنتاج المحلي، ورفدها بالقطع الأجنبي، بعد اندلاع الأزمة وتشظي البلاد²¹ بين عدة قوى توقفت معظم حركة الإنتاج السورية في عموم البلاد بمختلف أنواعها ومجالاتها بسبب التدمير الممنهج والواسع للمدن الصناعية في حلب وريفها وريف دمشق وحرق المحاصيل الزراعية وصعوبة العمل بسبب الحرب، وانخفض إنتاج النفط من نصف مليون برميل يوميا إلى 17 ألف برميل يوميا أما الكهرباء فبعد ما كان يصدر الفائض إلى لبنان أصبحت الدولة اليوم تعاني من عوز شديد في الطاقة الكهربائية تجبرها على التقنين الشديد. إذن فالسمة العامة هي تقلص حركة الصادرات بشكل كبير رافقها تقلص حجم الإيرادات من القطع الأجنبي، ما أثر على قيمة الليرة بشكل سلبي.

²⁰ - تعلم تداول الفوركس، التحليل الأساسي لتداول الفوركس، <http://goo.gl/0xeqcl>

²¹ - المركز السوري لبحوث السياسات، تقرير: سوريا مواجهة التشظي!، تقرير يرصد آثار الأزمة خلال العام 2015 (صفحة 12)

شباط <http://scpr-syria.org/publications/confronting-fragmentation> 2016



المصدر: أسباب ونتائج التضخم الاقتصادي قبل وبعد عام 2011- مركز إدراك

FOR STUDIES & CONSULTATIONS • الدراسات والاستشارات

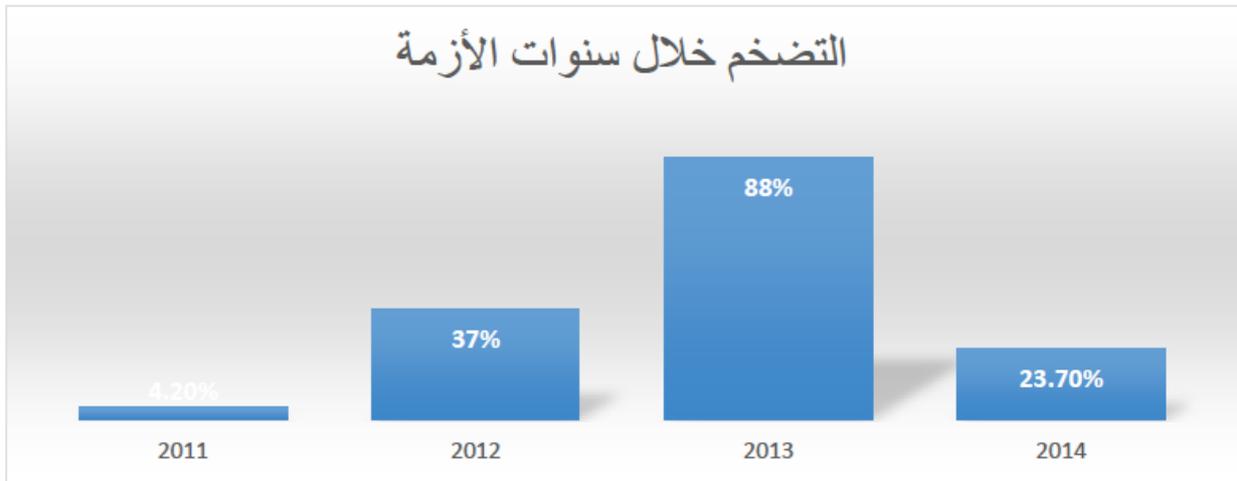
السياحة

بالنظر إلى قطاع السياحة الذي بلغ في عام 2007 نحو 14.4% من الناتج المحلي وهي توفر قرابة 31% من احتياطي النقد الأجنبي حيث بلغ عدد السياح في عام 2007 نحو 4.6 مليون سائح حسب إحصائيات وزارة السياحة السورية. إلا أن وارد السياحة انعدم بالكامل بعد اندلاع الأزمة في 2011 وهذا يفضي إلى انقطاع العملة الصعبة المتأتية من السياحة.

التضخم

يجب أن يكون معدل التضخم في حدود 2% على أبعد تقدير لاعتبار الاقتصاد مستقرا ولا يعاني من هذا المرض العضال، فإذا كان المعدل مرتفعا فهذا يعني أن الدخل المتاح للناس لشراء احتياجاتهم سينخفض بسرعة أكبر وهذا له آثار سلبية على الاقتصاد وعلى القوة الشرائية للعملة على حد سواء، وتظهر التقارير الاقتصادية أن معدل التضخم بلغ أرقاما عالية اقترنت من 100% في عام 2013 وهذا من كل ولا بد ضغط على أداء الليرة وقيمتها.

FOR STUDIES & CONSULTATIONS • الدراسات والاستشارات



المصدر: أسباب ونتائج التضخم الاقتصادي قبل وبعد عام 2011- مركز إدراك

الدراسات والاستشارات • FOR STUDIES & CONSULTATIONS

البطالة

كلما كان معدل بطالة منخفض كلما أشار إلى اقتصاد قوي تكثف فيه فرص العمل والاستثمار في كل المجالات ما يشكل عاملاً مهماً على جذب مستثمرين أجانب لاستثمار أموالهم بالبلد وهذا يعزز الطلب على العملة المحلية ويرفع من قيمتها. والعكس صحيح تماماً.

في سوريا بلغ معدل البطالة 52.9% حتى نهاية عام 2015 حيث بلغ عدد العاطلين عن العمل 2.91 مليون عامل منهم 2.7 مليون فقدوا عملهم خلال الأزمة وهذا يعني تأثر معيشة 13.8 مليون شخص²². هذه الأرقام كفيلة بإظهار ضعف الاقتصاد ويعكس معها ضعف قيمة الليرة.

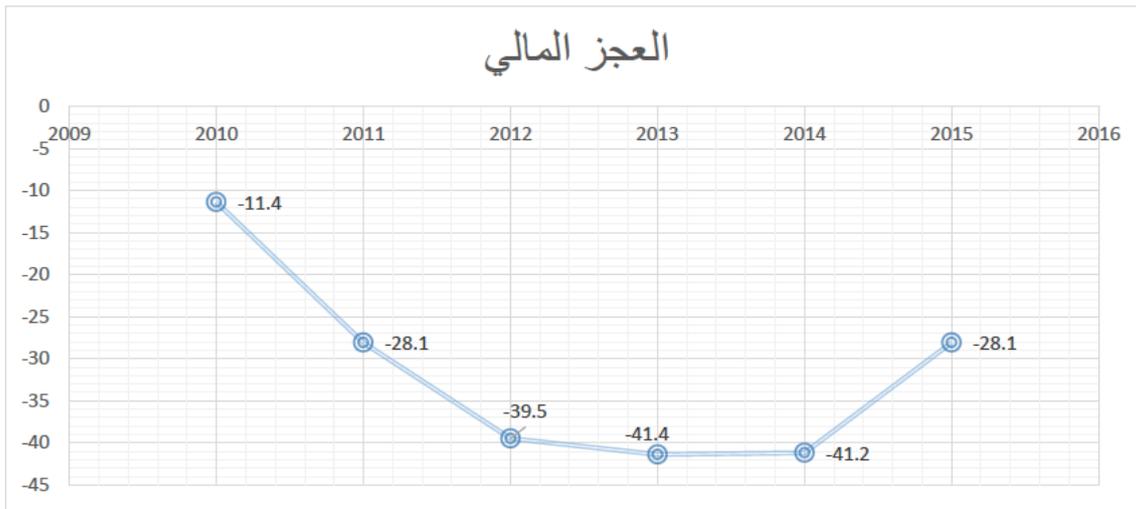
الناتج المحلي الإجمالي

كما في المؤشرات السابقة فكلما كان معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي مرتفعاً كلما أظهر الاقتصاد أنه معافٍ وقوي يجتذب إليه الاستثمارات الأجنبية ويرفد الخزينة بالقطع الأجنبي ما ينعكس على قيمة العملة المحلية بالإيجاب، وهذا ما لم يحدث في سوريا خلال الأزمة حيث انخفض الناتج المحلي الإجمالي بشكل مطرد خلال سنوات الأزمة الخمس كما في الشكل في الأسفل، هذا التباطؤ في الناتج المحلي الإجمالي ألقى بظلاله على قيمة الليرة بشكل سلبي جداً.

الدراسات والاستشارات • FOR STUDIES & CONSULTATIONS

²² - المركز السوري لبحوث السياسات، تقرير: سوريا مواجهة التشظي، تقرير يرصد آثار الأزمة خلال العام 2015 (صفحة 12

شباط <http://scpr-syria.org/publications/confronting-fragmentation> 2016



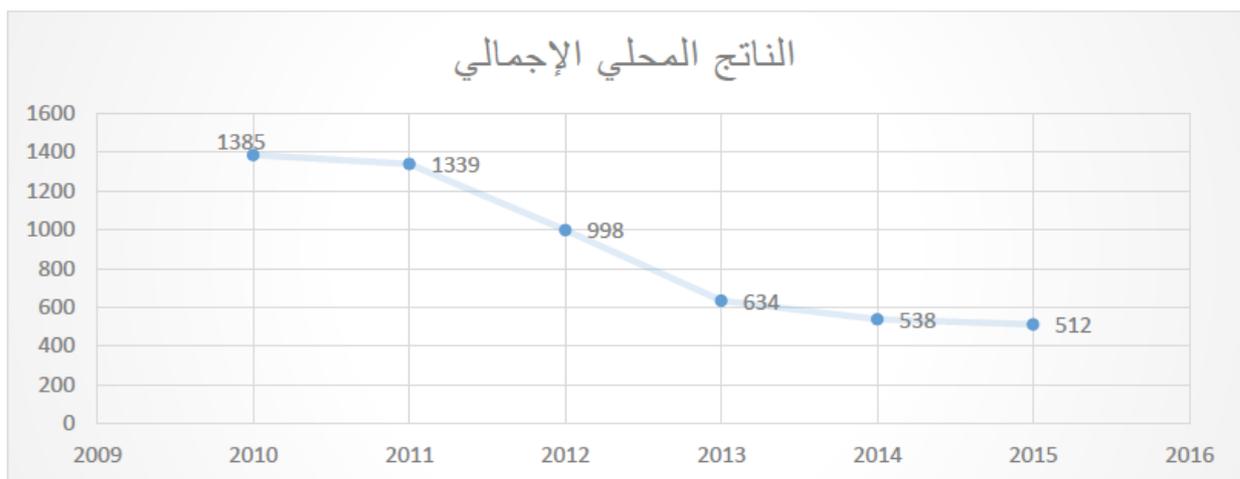
المصدر: أسباب ونتائج التضخم الاقتصادي قبل وبعد عام 2011- مركز إدراك

FOR STUDIES & CONSULTATIONS • الدراسات والاستشارات

الميزان التجاري

تقرير الميزان التجاري يقارن بين الصادرات والواردات في البلد في فترة زمنية معينة فإما أن يسجل فائضا أو عجزا، والعجز ينجم عن استيراد سلع أجنبية أكثر من التصدير وهذا يتطلب تبديل العملة المحلية بعملة البلد التي يتم الاستيراد منها ما يؤدي إلى انخفاض قيمة العملة، في حين أن الفائض التجاري له أثر إيجابي على الاقتصاد لأن العملية تجري بالعكس حيث يخلق طلب على العملة المحلية من العمل الأجنبية لشراء السلع والخدمات المصنعة محليا وهذا ما يزيد العملة قوة وقيمة.

الميزان التجاري في سوريا خاسر منذ بداية الأزمة كما في الشكل أدناه وهذا أسهب في ضعف الليرة على مرتك السنوات وحتى اليوم.



المصدر: أسباب ونتائج التضخم الاقتصادي قبل وبعد عام 2011- مركز إدراك

منذ بداية أزمة الليرة السورية تعامل النظام مع الأزمة بطرق غدت الأزمة أكثر مما عالجتها، وقد أسهمت الحرب كسبب قوي مباشر لانخفاض قيمة الليرة فضلاً عن وجود أسباب غير مباشرة من قبيل انخفاض الناتج المحلي الإجمالي والركود والتضخم العالي والبطالة والدين العام والعجز المتراكم، وبالنسبة للسياسة النقدية والمالية فقد تم تطويعهما لخدمة مآرب النظام السوري في تحقيق "هم الحكومة" في تأمين القطاعين العسكري والأمني. وقد ظهر من خلال التحليل التقني أن توجه سعر الليرة صعودي على المدى البعيد، وستؤدي تعاطي الحكومة لإدارة الأزمة دفقا أكبر من ارتفاع سعر الصرف وبالتالي استمرار انخفاض قيمة الليرة، ونتج من خلال ما سبق أن الحكومة شبه راضية بانخفاض قيمة الليرة حيث يساعدها هذا الضعف في تأمين كافة مستلزماتها وأعباءها المالية اتجاه المواطن والجيش والمؤسسة العسكرية.

ومن المتوقع أن الليرة ستواجه انهياراً حاداً بمجرد أن يلوح أي حل للحالة السورية في الأفق، فعودة الناس إلى مناطقهم التي تركوها سيكون هناك طلب عالي على الاحتياجات الأساسية بما فيها الاحتياجات المتعلقة بالطعام والشراب وبما أنه لا يوجد إنتاج فسيتم استيراد هذه المواد الأساسية بالدولار وخزائن الدولة من الدولار شبه فارغة وهو ما سيدفع بالعملة السورية لمزيد من الانتكاس، فهل تصبح قيمة الليرة السورية كما هو الحال في الليرة اللبنانية أو الدينار العراقي...؟؟